تحت صح

قدرة الله تعالى وقدرة العبد ذي جهات بأنه يجوز أن يدخل المقدور الواحد تحت القدرتين إذا اختلف الجهة وههنا كذلك
فإن المقدور الواحد يدخل في قدرة الله تعالى خلقاً وتحت قدرة العبد كسباً لا خلقاً لأنه لا خالق إلا الله تعالى ولا رازق
إلا هو وغير ذلك من صفاته مما ثبت من أنه عالم قادر حي إلى غير ذلك ومعلوم أن كلا من ذلك يدل على معنى زائد
على مفهوم الواجب هذا مسلم لكنه لا يستلزم كون ذلك المعنى صفة حقيقية لذات الواجب فلا ترادف بينهما
مع أنه ليس بصفة حقيقية بل الوجود وصف اعتباري وكذا الوجوب ونحوهما كالأولية والآخرية وليس الكل
ألفاظاً مترادفة لأن كلا منها يغاير مفهوم الآخر وأما صدق المشتق أي معلوم أن صدق المشتق على شيء
يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له أي للشيء يعني إذا صدق على الواجب أنه عالم يقتضي ثبوت العلم فثبت له تعالى
صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك لا كما يزعم المعتزلة أنه عالم لا علم له وقادر لا قدرة له إلى غير ذلك فإنه
محال ظاهر بمنزلة قولنا أسود لا سواد له قيل لأنهم استحالته فضلا عن ظهوره وأما إذا أنهم يقولون أنه تعالى يعلم
الأشياء بذاته ويفعلها بذاته وصفاته عين ذاته ومرادهم بذلك أن ذاته تعالى كما أنه بحيث يعلم الأشياء ويفعلها
كما هي بلا حاجة إلى صفة حقيقية قائمة بذاته كما قال أهل الحق عنه فليس دعويهم كدعوى أسود لا سواد له
كما زعموا لأن السواد محسوس وعرض لا يمكن انكاره وقد نطق النصوص أي الآيات بثبوت علمه وقدرته
وغيرها كقوله تعالى وهو على كل شيء قدير وهو بكل شيء عليم وغير ذلك من الوارد وقد نطقت الدلائل ودل صدور
الأفعال المتقنة أي المحكمة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسمية الله تعالى قادراً وعالماً بلا وجود
العلم والقدرة وليس النزاع أي كان اشارة إلى ما قال الشارح من أن النزاع بيننا وبين المعتزلة في العلم
والقدرة التي من جملة الكيفيات والملكات فإنه قالوا بالعلم والقدرة كذلك في حق الباري تعالى والمعتزلة لا يقولون
بها وحاصل هذا الرد أن يقال ليس النزاع المذكور بيننا وبين المعتزلة في العلم والقدرة المذكورين فإن
العقلاء اتفقوا على أنه تعالى لا يتصف بالعلم والقدرة بهذا المعنى فنفي عن ذات الله تعالى بالاتفاق ولا اختلاف
فيه أصلا في العلم والقدرة التي من جملة الكيفيات والملكات ما صرح به مشايخنا رحمه الله تعليل لقوله وليس النزاع إلخ إذ أن
الله تعالى حي وأرادوا به تعالى صفة أزلية ليست بعرض ولا يستحيل البقاء وأنه تعالى عالم وله علم أزلي بهذا المعنى

مشايخ أهل السنة

تبطل

نسان

تبطل كونه علمه ملكة لأن الملكة تحصل للشيء بعد عدمها لأنها تحصل بالممارسة شامل لجميع الأشياء ليس بعرض
وبهذا تبطل كون علمه من الكيفيات ولا يستحيل البقاء ولا ضروري ولا مكتسب لأن الضروري والمكتسب في علم الا
وكذا في سائر الصفات كالقدرة والإرادة بل النزاع إعراض عن قوله وليس النزاع في العلم إلخ أنه كلام
للعالم علماً وهو عرض قائم به أي للعالم زائد عليه حادثة فهل للصانع العالم علم هو صفة أزلية قائمة بذاته
زائدة عليه وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أن صفاته تعالى عين ذاته بمعنى أن ذاته
يسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالماً وبالمقدورات قادراً إلى غير ذلك أي فيكون تعالى قادراً وعالماً بالاعتبار
لا بالصفة الحقيقية قالت الفلاسفة ما يجوز إطلاقه على الخلق لا يطلق على الحق حقيقة لانتفاء المماثلة
بينه وبين الخلق ولو يثبت بالاشتراك في مجرد التسمية عندهم وهو باطل لأنها لو ثبت بالاشتراك في مجرد
التسمية عندهم وهو باطل لأنها لو ثبت لتماثلت المتضادات وذهب المتأخرون من الفلاسفة إلى أنها عين
الذات وتقرب منه قولهم قول المعتزلة أن الله تعالى عالم بلا علم بل بالذات حي بلا حياة بل بالذات وكذا البواقي
وأنكرة الباطنية والفلاسفة كون الله تعالى عالماً حياً قادراً على التحقيق وزعموا أن ما يوصف به الخلق
لا يوصف به الله تعالى واعترف المعتزلة باتصاف الله تعالى بأنه حي عالم سميع مريد قادر بصير متكلم ولكن
أنكرت وجود هذه الصفات وقيامها بذات الله تعالى والمغايرة بين مذهب المعتزلة والفلاسفة إنما هو
في إطلاق ألفاظ الصفات على الله تعالى فجوزه المعتزلة ولم يجوز الفلاسفة فلا يلزم تكثر في الذات ولا تعدد
في القدماء والواجبات أي لا يلزم على ما ذهب إليه الفلاسفة والمعتزلة تكثر في الذات ولا تعدد في القدماء
والواجبات الذي ينافي التوحيد بخلاف ما ذهب إليه أهل الحق فإنه يلزم على ذلك التقدير تكثر الذات وتعدد
القدماء المنافي للتوحيد الثابت بالدليل والجواب من طرف أهل الحق من أن المستحيل تعدد الذات
القديمة وهو غير لازم بل اللازم مما ذهب إليه أهل الحق تعدد الصفات القديمة وهو لا ينافي التوحيد لجواز
تعدد الصانع والصفات هي من الذات زيد واحد مع أنه يجوز أن يتصف بصفات متعددة فيكون
واحد الذات مع تعدد الصفات جائز بلا مرية ويلزم كما الخطاب للفلاسفة والمعتزلة كون العلم